الجباية المحلية خيار استراتيجي لدعم مداخيل الجماعات المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة –

دراسة ميدانية ببلدية حاسي ماماش للفترة 2013 – 2017

Local Taxation is a Strategic Option to Support the Income of Local Communities in light of the Current Economic Conditions - A Field Study in the Municipality of Hassi Mameche for the Period 2013-2017

نبيلة مسيليتي[1]	سليمة بن زعمة[2]	حاج بن زيدان[3]
Nabila MESSILIT	**Salima BENZAAMA**	**Hadj BENZIDANE**
طالبة دكتوراه	طالبة دكتوراه	أستاذ محاضر أ
جامعة مستغانم –الجزائر	جامعة مستغانم –الجزائر	جامعة مستغانم –الجزائر
dadimesnab@hotmail.fr	salomibenzema@gmail.com	Ben_zidane@live.fr

تاريخ الاستلام: 2019-01-12 **تاريخ القبول:** 2019-01-27 **تاريخ النشر:** 2019-03-30

ملخص:

إن هيكل الإيرادات للجماعات المحلية يعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل الذي تحصل عليه من الدولة. حيث لا تزال الجباية المحلية موضوع بحث يخضع للجدل باستمرار وقد شهد تطوراً واضحاً في السنوات الأخيرة، هذا الموضوع ذو أهمية بالغة بالنسبة للباحثين في الاقتصاد والعلوم القانونية وعلوم الإدارة، ولا يزال يتطلب المزيد من الاستكشاف. حيث يركز جل الباحثين على الجانب التقني للضريبة المحلية في حين أن الشق القانوني ودراسة وزنها في الجباية الوطنية يعتبر مجال خصب للدراسة أيضا. فمن الناحية العملية، هناك مشروع إعداد قانون حول الجباية المحلية للتغلب على أوجه القصور المسجلة منذ الاستقلال في مجال جباية الجماعات المحلية (البلديات والولاية).

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء التدابير المتخذة لتطوير وتحديث النظام الجبائي المحلي من خلال تقييم النشاط الجبائي والصحة المالية للجماعات المحلية، ثم تقديم نظرة استشرافية لإصلاح المالية والجباية المحلية.

كلمات مفتاحية: الجباية المحلية، الجماعات المحلية، المالية المحلية، الضرائب والرسوم.

Abstract:

The revenue structure of local communities depends heavily on the funding they receive from the state. Local tax system is a subject of constant debate and has witnessed a clear development in recent years. This issue is of great importance to researchers in the economy, legal sciences and management sciences, and requires further exploration. Where most researchers focus on the technical aspect of local tax, while the legal aspect and study the weight in the national collection is also fertile ground for study. In practice, there is a draft law on local levies to overcome the shortcomings recorded since independence in the collection of local communities (municipalities and state).

The aim of this paper is to highlight the measures taken to develop and modernize the local tax system by assessing the fiscal activity and financial health of the local communities, and to present a forward-looking view of the reform of local finance and taxation.

Mots clés *local tax system, local communities, local finance, taxes and fees.*

المؤلف المرسل: نبيلة مسيليتي، **الايمايل:** dadimesnab@hotmail.fr

مقدمة:

أعلنت الحكومة مؤخرا عن إصلاح للمنظومة الجبائية لفائدة البلديات مع بداية سنة 2019، يهدف إلى توسيع الايرادات الضريبية. ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، الذي يتطلب تحليلا عميقا للغاية، لأن فلسفة النظام الضريبي الوطني والنهج المتبع في إدارة المالية العامة من خلال آلية اللامركزية الادارية والمالية المحلية يجعل من مسألة أهمية الضرائب المحلية ذات علاقة بمفهوم ودور وامتيازات هذه المؤسسات على المستوى المحلي.

تعتبر الضرائب المحلية القريب الفقير للنظام الضريبي الوطني، حيث تتوقف اشكالية الموارد المالية المحلية، بما في ذلك المسألة الشائكة المتعلقة بالجباية المحلية، على استراتيجية تهيئة الاقليم، ومعادلة التوزيع المالية بين المناطق. وعلى الرغم من الاصلاحات العديدة والمتعاقبة التي أدخلت على المالية المحلية منذ سنة 1962، لم تكن ذات انعكاسات جدية وفعالة حتى الآن. فالدولة تدعم الضرائب المحلية في الجزائر، فهي مجرد تخصيص للسلطات المحلية من الايرادات الضريبية الوطنية. مع ذلك، يبقى تنوع مصادر الايرادات المحلية منخفض كونها تعتمد على إعانات الدولة، الدومين البلدي، الايرادات الضريبية (ولا سيما الرسم على النشاط المهني، رسم التطهير، الرسم العقاري والرسم على القيمة المضافة (حسب معدلات التوزيع)). لذا بات من الضروري إعادة النظر في تحرير الضرائب المحلية، مما يسمح بتطوير نظام ضريبي مستقل، مصحوبة بلامركزية حقيقية لقرار الادارة (الادارية والمالية) في اتساق تام مع نقل الاختصاصات والامتيازات على المستوى المحلي.

إشكالية للدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

هل السلطات المحلية مكتفية ذاتيا بما فيه الكفاية و قادرة ماديا على القيام بدور أفضل في إدارة الجباية المحلية؟

الأسئلة الفرعية: تنبثق عن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- أين تكمن صعوبة الاصلاح الجيد للجباية المحلية؟
- ما هي رهانات الاقدام على خطوة الاصلاح المعلن عنه من طرف الحكومة؟
- ما هي النقائص التي يعاني منها النظام الجبائي المحلي؟

فرضيات الدراسة:

- تسعى السلطات المحلية إلى توفير الوسائل المادية والقانونية لرفع الضرائب وضمان التمويل الذاتي محليا.
- التفاوتات في التنمية بين مختلف المناطق على المستوى الوطني لا تعيق تجسيد الاصلاح الحقيقي للضرائب المحلية.
- تعمل السلطات المعنية على تدراك النقائص التي يعاني منها النظام الجبائي المحلي.

منهج الدراسة: بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الرجوع على تسليط الضوء على الأدبيات النظرية حول الجباية المحلية

وتطور النظام الجبائي المحلي في الجزائر وكذا طرق تحصيل الجباية المحلية ودورها في دعم التنمية المحلية مع دعم الجانب النظري بدراسة حالة في البلدية محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة: للإجابة عن هذه الاشكالية والأسئلة الفرعية وكذا التحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى:

I. تطور الجباية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال؛

II. الجباية المحلية كمورد أساسي للبلدية في الجزائر؛

III. اصلاحات المالية والجباية المحلية؛

IV. دراسة حالة بلدية حاسي ماماش؛

I. تطور الجباية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال

تجدر الاشارة إلى أن النظام الضريبي المحلي في الجزائر قد خضع لعدة مراحل من التطور امتدت على فترات مختلفة تبعا للسياق الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. لذا لابد من التذكير بمراحل تطور الضرائب المحلية في الجزائر كما يلي[1]:

I.1. الفترة 1962 – 1965: تكييف النظام القديم: تميزت هذه الفترة من اليوم الموالي للاستقلال بتكييف النظام القديم الموروث من الحقبة الاستعمارية، مع تغيير المعدلات المطبقة للضرائب المختلفة.

I.2. الفترة 1965 – 1970: تكييف النظام الضريبي وتطويره: اتسمت هذه المرحلة بتطور الضرائب الموجودة وفرض ضرائب ورسوم جديدة. وتجدر الاشارة إلى أن الفهم الجيد للقاعدة الخاضعة للضريبة خلال هذه الفترة، سمح بادخال بعض التعديلات على الوعاء الضريبي وعملية التحصيل.

I.3. الفترة 1970 – 1973: المرحلة الانتقالية: في الواقع، إن هذه الفترة قد سبقت الاصلاح الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 1973.[2] خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر فرض ضريبتين في غاية الأهمية:[3]

- المساهمة الزراعية الجزافية: هذه المساهمة تتحملها الحيازات الزراعية، بدلا من جميع الضرائب المباشرة والضرائب المفروضة سابقا على أصحاب المباني والانشاءات غير المبنية المخصصة للزراعة والمزارعين.

- الرسم الاحصائية: يحسب هذا الرسم على رقم الأعمال ويهدف لتخفيف الأعباء الجبائية للمكلفين بالضريبة الصغار.

I.4. الفترة 1979 – 1984: تعزيز الموارد الجبائية: وقد وفرت هذه الفترة أحكاما سنوية في مختلف قوانين المالية للتخفيف من انخفاض قيمة الموارد المحلية في مواجهة تفاقم أعباء التنمية والنمو الاقتصادي (التعليم، النقل، إدارة وصيانة المعدات الجماعية...).

بالإضافة إلى ذلك تم تحديد أو إلغاء مجموعة من الرسوم والضرائب خلال هذه المرحلة.

I.5. الفترة 1991 – 2000: إعادة تصميم النظام الجبائي: خلال هذه المرحلة تم تأسيس وإلغاء العديد من الرسوم و الضرائب من خلال مختلف قوانين المالية، منها:[4]

– في سنة 1991: دمج الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS) في ضريبة واحدة ألا و هي الرسم على القيمة المضافة (TVA)، كما تم دمج الرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) و الرسم على النشاط غير التجاري (TANC) في الرسم على النشاط المهني (TAP).[5]

– في سنة 1996: توحيد معدل الرسم على النشاط المهني (TAP).

I.6. الفترة 2000 – 2006: إصلاح الجباية المحلية: عرفت هذه المرحلة الاصلاح الثاني للجباية المحلية، من خلال فرض مجموعة من الضرائب و الرسوم و المراجعة التصاعدية لمعدلات بعض الضرائب مثل:[6]

– في سنة 2000: تطبيق الضريبة الخاصة على تصاريح العقارات والضريبة الخاصة على الملصقات والصفائح المهنية.

– في سنة 2001: خفض معدل الرسم على النشاط المهني من 2.55٪ إلى 2٪ وفرض الضرائب والرسوم المتعلقة بنشاط التعدين.

– في سنة 2002: فرض الرسوم البيئية.

I.7. الفترة 2007 إلى يومنا هذا: استمرار الإصلاح: خلال الاصلاح الأخير، تم الاهتمام بصفة خاصة بالمالية بالإضافة للجباية. فأعمال اللجنة المكلفة بإصلاح المالية والجباية المحلية توصلت إلى إرساء الاجراءات الجبائية التالية:

– في سنة 2007: فرض الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)؛

– في سنة 2008: توجيه الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) صنف المداخيل العقارية؛

– تعميم الرسم على الاقامة على مجمل البلديات؛

– رفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 3% بالنسبة لخط أنابيب الهيدروكربون.

مما سبق، من الواضح أن إعادة تشكيل المالية والجباية المحلية كانت مصدرًا دائمًا للقلق الحكومي وأن الإصلاحات ركزت على عمليات إعادة التطوير، المراجعة التصاعدية للضرائب والرسوم و فرض ضرائب جديدة.

II. الجباية المحلية كمورد أساسي للبلدية في الجزائر

في الواقع، إن البلدية في الجزائر مثل معظم البلديات على المستوى العالمي تعتمد على الايرادات الجبائية لتمويل مختلف أنشطتها. عدة احصائيات تشير إلى أن الجباية المحلية تمثل 90% من مداخيل الجماعات المحلية. من هذا المنطلق، وباعتبار البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يجب عليها البحث و تطوير مصادر جديدة لتمويل ميزانيتها، خارج الجباية. حيث نجد قانون البلدية رقم 11–10 يعزز هذا الواقع، وينص على:" البلدية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها .وهي مسؤولة أيضا عن تعبئة مواردها"[7].

ومن جهة أخرى، فإن هذا القانون يحدد مصادر التمويل في المجموعة المذكورة أدناه، و يدعو البلديات إلى تطوير موارد ميزانياتها. حسب المادة 170:" تتكون الموارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة، مما يأتي :"[8]

-حصيلة الجباية،

-مداخيل ممتلكاتها،

-مداخيل أملاك البلدية،

-الإعانات والمخصصات،

-ناتج الهبات والوصايا،

-القروض،

-ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية،

-ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية،

-الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لعدم قدرة العديد من البلديات على تغطية نفقاتهم، ينص القانون على المساعدات الحكومية، خاصة بالنسبة للبلديات التي تعاني من صعوبات مالية. حيث تنص المادة 172 من قانون البلدية على" تتلقى البلدية إعانات ومخصصات تسيير بالنظر على وجه الخصوص، لما يأتي"[9]:

-عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها آما هي محددة في هذا القانون،

-عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية،

– التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة ولا سيما منها الكوارث الطبيعية أو النكبات كما هي محددة في هذا القانون،

-أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة لها قانونا،

-نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية، في إطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية.

توجه الإعانات الممنوحة للبلدية من الدولة للغرض الذي منحت من أجله.

يتم توفير أشكال أخرى من دعم الدولة في قانون البلدية لملء نقص التجهيز على مستوى البلديات، لتلبية احتياجات السكان. يتم تخصيص هذه الاعانات مباشرة للأغراض التي سبق ذكرها، وتدار بطريقة خاصة، غالباً في إطار مخططات التنمية المحلية (PCD).

بالإضافة إلى ذلك، يسمح قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالاقتراض لتمويل الأنشطة المحلية، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى مستويات مديونية غير محتملة. هذا هو مبين في المادة 174: " يمكن البلدية اللجوء إلى القرض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل". ولكن بما أن هذا التفويض مشروط ويكشف عن العديد من الصعوبات والقيود، فإن البلديات الجزائرية لا تلجأ إلى مصدر التمويل هذا. وبالتالي يمكن

تفسير ذلك بالإفراج المتأخر عن النصوص التنفيذية التي تنطوي على شروط الاقتراض من قبل البلدية. ولتشجيع البلدية على إشراك الشركاء في إنجاز الأعمال والمشاريع ذات الأهمية العامة، شمل المشرع المادة 175، محتوياتها التالية:" تحدد البلدية في إطار تسيير ممتلكاتها وسير مصالحها العمومية المحلية مساهمة مالية للمرتفقين تتناسب وطبيعة الخدمات المقدمة ونوعيتها. تشجع البلدية وتدعم آل نشاط أو مساهمة أو مبادرة فردية أو جماعية تهدف إلى إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة."

III. اصلاحات المالية و الجباية المحلية

هذا الإصلاح جزء من منظور متعدد السنوات، يقوم على تشخيص النظام الحالي والتأمل الدقيق الذي يشمل القطاعات المعنية.[10]

1.III. تشخيص النظام الحالي

- مجموعة من الضرائب الهامة؛
- تباين كبير في العوائد بين الضرائب المختلفة؛
- هيكل ضريبي لصالح المناطق الصناعية و / أو التجارية؛
- انخفاض العائد على الضرائب القائمة على الثروة؛
- ضعف الموارد البشرية المحلية.

2.III. التدابير المتخذة لتحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية

وقد اتخذت السلطات العامة بعض الإجراءات القصيرة الأجل لتحسين الوضع المالي للسلطات المحلية والتي تحققت من خلال التدابير التالية[11]:

أ. **تدابير لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية:** من أجل تحسين الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية، وخاصة تلك الخاصة بالبلديات، أدرجت التدابير التالية في مختلف القوانين المالية، وهي[12]:

- تخصيص لفائدة البلديات 50% من ناتج الضريبة على الدخل الاجمالي على مداخيل الايجارات؛
- المراجعة التصاعدية للرسم الخاص على الرخص العقارية، خاصة على مستوى التجمعات الكبيرة؛
- توسيع الرسم على الاقامة على مجمل البلديات، مع المراجعة التصاعدية لمبلغها بطرقة مرجحة، حسب ترتيب مراكز الاقامة المعنية؛
- المراجعة التصاعدية للعائدات المستحقة للدولة أو الولاية أو البلدية لتركيب المصنفات في الملك العام الخاص بها، بموجب تصريح الطريق من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من القانون العام أو الخاص؛
- تخصيص نسبة من الرسم المطبق على عمليات إعادة الشحن المدفوعة مقدمًا من مشغلي شبكات الهاتف المحمول؛

- إنشاء رسم مستحق الدفع من قبل المستفيدين من الأراضي الصناعية المخدومة عن طريق النقل من قبل هيئات التخطيط العام؛
- تخصيص الحصص، من جميع الرسوم الإيكولوجية، المخصصة للدولة لصالح البلديات؛
- تخصيص لصالح الجماعات المحلية نسبة 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- اصلاح نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية؛
- منح مخصص سنوي للجماعات المحلية من ميزانية الدولة لتغطية أي تأثير مالي مرتبط بزيادة مرتبات موظفي الجماعات المحلية (المادة 83 من قانون المالية للعام 2008)؛
- منح مخصص سنوي لصالح البلديات، من ميزانية الدولة لتولي نفقات تسيير المدارس الابتدائية وحراستها؛

ب. التدابير الخاصة بترشيد وتحديث تسيير الجماعات المحلية

- رقمنة البيانات المادية والمالية للميزانيات المحلية؛
- توحيد تكلفة نفقات بعض الخدمات العامة المحلية (رفع القمامات المنزلية – الطرق)؛
- إدخال الرقابة المسبقة على النفقات التي تتكبدها البلديات؛
- التقديم التدريجي للميزانية الإلكترونية للجماعات المحلية؛
- تفويض البلديات بالقيام، خلال الربع الأول من كل سنة مدنية، بتحرير إذن بالصرف على المكشوف للمصاريف ذات الطابع الإجباري (المادة 16 قانون المالية لسنة 2009).

ج. **التدابير الموجهة لتحسين تسيير ميزانية الجماعات المحلية:** تطبيقا لأحكام قانون البلدية لسنة 2001، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم، في إجراءات من شأنها تحديث التسيير المالي للجماعات المحلية، بما في ذلك إعداد المدونة الجديدة لميزانية البلدية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 2012/08/21 المتعلق بشكل ومحتوى الميزانية البلدية.

في هذا الاطار، نظمت وزارة الداخلية الجماعات المحلية و تهيئة الإقليمي سلسلة من الأيام الدراسية حول ميزانية البلدية الجديدة لصالح المسؤولين المحليين (المفتشين العامين للولاية، ومديري الإدارة المحلية ورؤساء الدوائر وأمناء العامون للدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والأمناء العامين للبلديات وأمناء الخزائن للبلديات وما بين البلديات والمراقبين الماليين للبلدية)، بمشاركة ممثلي المجلس مراجعي الحسابات و ممثلين عن وزارة المالية.

3.III. نظرة استشرافية لإصلاح المالية و الجباية المحلية: في أعقاب توصيات اجتماع الحكومة – الولاة الذي عقد في 12 و 13 نوفمبر 2016، تم الشروع في نهج استراتيجي لتدوين التشريعات الجبائية المحلية من خلال إعداد قانون للجباية المحلية، وهذا القانون الجديد سيجعل من الممكن الأخذ بعين

الاعتبار الجوانب المتعلقة بتبسيط وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للجباية المحلية. لهذا الغرض، فإن المبادئ الرئيسية التي سيتم إصلاحها من خلال هذا القانون الجديد هي:[13]

- منح السلطة الجبائية للبلديات والولاية؛
- وضع سياسة جبائية محلية تناقشها المجالس الشعبية الولائية؛
- إعادة صياغة العلاقات المالية بين الدولة الجماعات المحلية؛
- إنشاء هيئة استشارية وطنية حول الجباية المحلية (المرصد الوطني للجباية المحلية) مسؤولة عن إعداد تقرير سنوي عن الوضعية الجبائية المحلي.

IV. دراسة حالة بلدية حاسي ماماش

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات المنتخبة، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة، فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم، ولاية وبلدية.

وبالرجوع إلى البلدية التي تعد جماعة محلية قاعدية يجب عليها أن تتكفل بمهام الخدمة العمومية، وأن تلبي الحاجة الأساسية للمواطنين المقيمين في إقليمها لذلك لها نفقات واجبة الدفع، و بالتالي تلعب دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.

1.IV. بطاقة فنية عن بلدية حاسي ماماش:

1.تقديم بلدية حاسي ماماش: تقع بلدية حاسي ماماش في الشمال الغربي لولاية مستغانم، تتربع على مساحة إجمالية قدرها 63 كلم^2 و تتمتع بالطابع الفلاحي بالدرجة الأولى،يبلغ عدد سكانها 28790 موزعين على عدة مناطق منها الحضرية وشبه الحضرية ومناطق ريفية منها المجمعة والمبعثرة وهي موزعة كالتالي:

- حاسي ماماش :11081
- التجمع الحضري الثانوي:6267
- قرية الجديد:3158
- قرية سيدي المجدوب :3109
- المبعثرة:11442

هذه المناطق تنفق عليها مبالغ معتبرة خاصة قطاع النظافة العمومية، تصليح وترميم الكهرباء العمومية، التهيئة العمومية كالطلاء والترميم.

تعتبر بلدية حاسي ماماش من أفقر بلديات ولاية مستغانم من الناحية المالية نظرا لضعف و محدودية المداخيل و كثرة النفقات العمومية حيث تعتمد في إعداد ميزانيتها على المداخيل الجبائية و التي تغطي مصاريف التسيير اليومي لمصالح البلدية وهو ما يضطر مصالحنا إلى إعداد ميزانية التوازن خلال السنوات المنصرمة،بلدية حاسي ماماش يسيرها مجلس منتخب من أربع أعضاء في الهيئة التنفيذية و 117 مستخدم إداري و تقني و هذا العدد لا يلبي حاجيات المصالح العامة للبلدية حيث يتم تدعيمه بعمال الشبكة الاجتماعية و التشغيل المؤجر.

2. التنظيم الإداري لبلدية حاسي ماماش:

-الأمانة العامة

1. مصلحة المالية و المحاسبة

-مكتب الميزانية و الحسابات

-مكتب التسيير و التجهيز العمومي

- فرع الأجور و المنح

2. مصلحة المستخدمين و التكوين

-مكتب مستخدمي البلدية

- فرع برامج التشغيل

3. المصلحة التقنية

-مكتب الصفقات العمومية

- فرع متابعة البرامج

-مكتب ممتلكات البلدية

- فرع المساحات الخضراء

-مكتب النظافة و البيئة

- فرع حظيرة البلدية

- فرع الصيانة

-مكتب البناء و التعمير

4. مصلحة الإعلام الآلي

-مكتب الإعلام الآلي

5. مصلحة التنظيم العام والحالة المدنية

-مكتب الخدمة الوطنية و المنازعات

- فرع التخطيط والإحصاء العام
- فرع الأرشيف

-مكتب الشؤون الرياضية والثقافية والاجتماعية

- فرع الانتخابات
- فرع الشرطة العامة

-مكتب الحالة المدنية

- فرع البيومتري ورقمنة الحالة المدنية

2.IV. تحليل تطور ميزانية البلدية للفترة 2013-2017:

سنقوم بدراسة تطور إيرادات ميزانية البلدية من خلال البيانات التى سنقوم بتحليلها والتى نتحصل عليها من خلال حسابات التسيير التى تحصلنا عليها من الخزينة البلدية لحاسي ماماش.

الجدول رقم 01 يبين مجموع الإيرادات والنفقات التى للبلدية خلال السنوات من 2013 الى غاية 2017 وكذلك النتيجة التي تحصلت عليها، وذلك من خلال طرح الإيرادات من النفقات، وأخيرا الوضعية المالية.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن البلدية خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2017 أن البلدية سجلت فائض في الايرادات ذلك راجع لتراجع نفقات البلدية بسبب سياسة ترشيد النفقات المتبعة من طرف الحكومة نظرا لتراجع أسعار النفط لكن هذا الجدول غير كافي لتحليل مساهمة الجباية المحلية في ايرادات البلدية وهذا ما سنحاول اظهاره في الجدول رقم 02.

من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ أن مساهمة الجباية المحلية في ايرادات البلدية تبقى ضئيلة جدا فهي لم تتعدى نسبة 15% في فترة الدراسة. كما انه بالنسبة لتغطية النفقات فهي لم تتعدى 32%. تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا فهي لا تغطي حتى النفقات الاجبارية لنفقات التسيير والاقتطاع الموجه لقسم التجهيز.

خاتمة:

تعتبر المحليات عامة والبلدية خاصة هيئة مهمة وحقل خصب للدراسة من حيث امكانياتها على احداث تنمية كونها تتبع النهج اللامركزي، لكن الدراسة أثبتت أنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة كما خولها لها القانون. يبدو الآن أن معالجة الأزمة المالية المحلية لا يمكن فصلها عن نهج شامل، كجزء من برنامج التحديث والإصلاح الشامل لتنظيم وأداء البلدية وأدوات وآليات لإدارة الشؤون العامة المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط تحليلنا الضوء على مفهوم محدد للأداء المالي في البلديات الجزائرية. في الواقع، فإن البلدية تعمل من الناحية المالية إذا استوفى معيارين: لضمان معدلات عالية من تحصيل الجباية المحلية، وتجنب الوقوع في عجز في الميزانية. نوصي بأن تقوم البلديات الجزائرية ووزارة الداخلية بتغيير وتوسيع هذا التصميم لتحسينه وتطوير الوضع المالي.

ومن أجل إحراز تقدم في إيرادات الجماعات المحلية، لابد من إنشاء البنى التحتية الأساسية على مستوى كل بلدية لغرض تأجيرها للإدارات المختلفة للخدمات العامة (المياه الجزائرية، سونلغاز، الجزائر للاتصالات، البنوك، شركات التأمين، والصيدليات، وكتاب العدل، والمحامون، ومحصلو الديون، فضلاً عن إنشاء مراحيض عامة في كل بلدية، لا سيما في الأماكن الأكثر زيارة (مقر البلدية، مكاتب البريد، البنوك، محطات الحافلات، الشواطئ خلال فترة الصيف، وما إلى ذلك).

إن ايرادات ميزانية البلدية تعتمد بالدرجة الأولى على إعانات الدولة وهذا ما يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية المالية، هذا ما يدعو إلى ضرورة اصلاح النظام الجبائي المحلي.

الاحالات والمراجع:

[1] حيمران محمد – نحو تنظيم للجباية المحلية في الجزائر – مجلة الاقتصاد و المالية – المجلد 04 العدد 2018/01 – الموقع: http://www.univ-chlef.dz/ref/wp-content/uploads/2018/03/13-07.pdf – تاريخ الاطلاع: 2018/09/29 – ص 53–54.

[2] أمر رقم 72 – 68 يتضمن قانون المالية لسنة 1973 – المؤرخ في 1972/12/29 – جريدة رسمية العدد 104 المؤرخة في 1972/12/29 – الموقع : https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29.

[3] حيمران محمد – نحو تنظيم للجباية المحلية في الجزائر – مرجع سابق – ص 54.

[4] حيمران محمد – نحو تنظيم للجباية المحلية في الجزائر – مرجع سابق – ص 54.

[5] قانون رقم 90 – 36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 – الجريدة الرسمية العدد 57 – المؤرخة في 1990/12/31 الموقع: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm .

[6] قوانين المالية لسنوات 2001، 2002 و 2003.

[7] المادة 169 من القانون 11–10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية – الموقع: https://www.joradp.dz/TRV/ACollectivit%C3%A9s%20Territoriales.pdf – ص 26.

[8] المادة 170 من القانون 11 – 10 – مرجع سابق – ص 26.

[9] المادة 172 من القانون 11 – 10 – مرجع سابق – ص 26.

[10] Réforme des finances et de la fiscalité locales- site : http://www.interieur.gov.dz/images/Rforme-des-finances-et-de-la-fiscalit-locales-FR.pdf- P1.

[11] Réforme des finances et de la fiscalité locales – op cit – P2.

[12] Réforme des finances et de la fiscalité locales – op cit – P2.

[13] Réforme des finances et de la fiscalité locales – op cit – P.4

ملاحق:

الجدول رقم(01) : الوضعية المالية لبلدية حاسي ماماش في الفترة من 2013 الى غاية 2017

الوحدة : دينار جزائري

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	النتيجة	الوضعية	النسبة
2013	299.985.863.51	121.312.372.65	178.673.490.86	فائض في الايرادات	%60
2014	358.968.635.86	157.377.215.96	201.591.419.90	فائض في الايرادات	%60
2015	343.382.620.02	188.254.976.59	155.127.643.43	فائض في الايرادات	%50
2016	324.939.595.88	144.456.048.10	180.483.547.78	فائض في الايرادات	%60
2017	382.010.665.97	176.116.155.52	205.894.931.62	فائض في الايرادات	%50

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات حسابات التسيير للخزينة لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

الجدول رقم (02) : مساهمة الجباية المحلية في ايرادات البلدية في الفترة من 2013 الى غاية 2017

الوحدة : دينار جزائري

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	مجموع الضرائب المباشرة	مجموع الضرائب غير المباشرة	نسبة مساهمة الضرائب في الايرادات	نسبة مساهمة الضرائب في تغطية النفقات
2013	299.985.863.51	121.312.372.65	3.688.443.73	31.542.984.93	%12	%29
2014	358.968.635.86	157.377.215.96	4.373.596.86	38.929.334.65	%12	%28
2015	343.382.620.02	188.254.976.59	1.369.823.58	40.791.914.95	%12	%22
2016	324.939.595.88	144.456.048.10	4.080.846.09	36.250.593.39	%12	%28
2017	382.010.665.97	176.116.155.52	2.131.013.66	54.449.412.69	%15	%32

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات حسابات التسيير للخزينة لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

الشكل رقم (01): مجموعة الضرائب و الرسوم

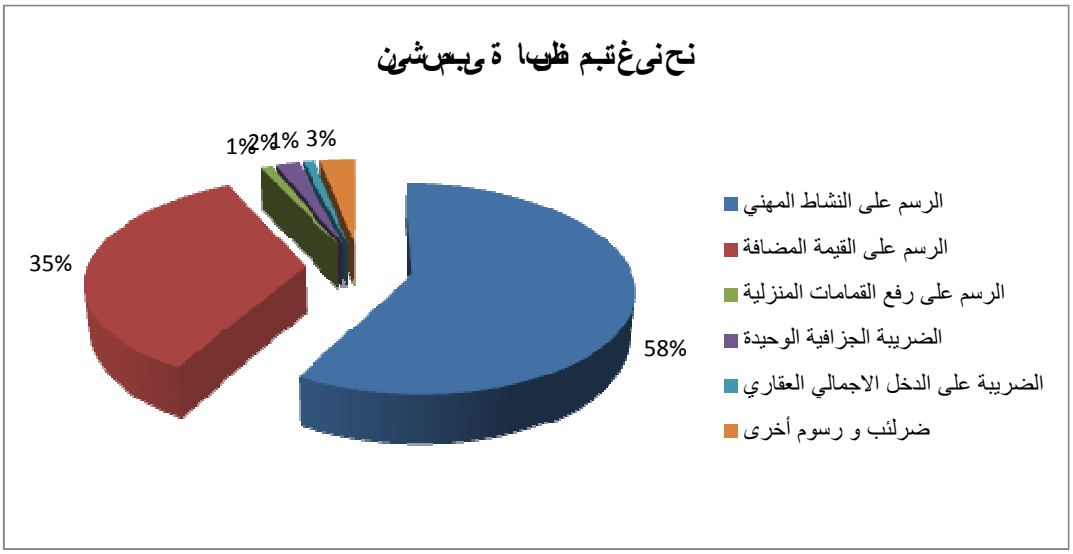

Source : Réforme des finances et de la fiscalité locales- site : http://www.interieur.gov.dz/images/Rforme-des-finances-et-de-la-fiscalit-locales-FR.pdf- P2.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية

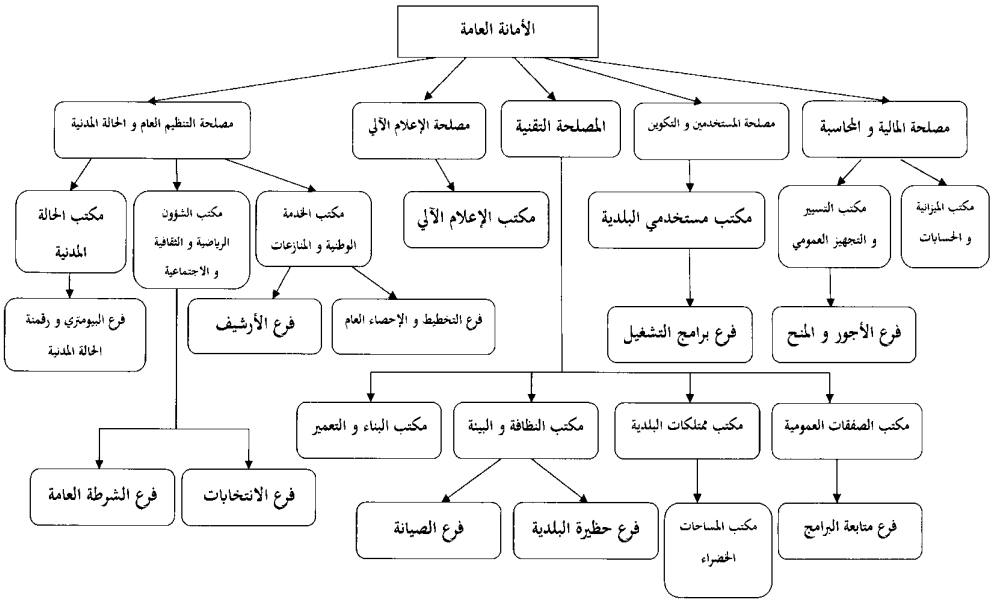

المصدر: الملحق المرفق للمداولة رقم2013/11 المؤرخة في 2013/02/28 لبلدية حاسي ماماش